



تكيف السياسة النقدية وأدواتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية: بالتطبيق على الاقتصاد العراقي

هشام صبيح زاير

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد الرقمي

Adapting monetary policy and its tools to global economic crises: A case study of the Iraqi economy

Husham Sabeeh Zayer

University of Wasit / College of Administration and

Economics / Department of Digital Economics

HushamMagsoosee@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض كيفية تكيف السياسة النقدية وأدواتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأزمة جائحة كورونا ٢٠٢٠ اعتمد البحث على منهج المراجعة الوصفية التحليلية من خلال تحليل الدراسات الأكاديمية المحكمة والتقارير الدولية، لتقييم فاعلية الأدوات النقدية التقليدية وغير التقليدية أظهرت النتائج أن الأدوات التقليدية محدودة الفاعلية خلال الأزمات العميقة مما دفع البنوك المركزية لتبني سياسات غير تقليدية مثل التيسير الكمي ودعم السيولة كما بينت المراجعة تباين الاستجابات بين الدول المتقدمة والنامية وأكدت أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي توصي الدراسة بتطوير أدوات السياسة النقدية وزيادة مرونتها لمواجهة الأزمات المستقبلية. الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الأزمات الاقتصادية العالمية، الاستقرار الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية

Abstract:

This study aims to review how monetary policy and its tools adapt in the face of global economic crises, focusing on the 2008 global financial crisis and the 2020 COVID-19 pandemic. The research adopted a descriptive-analytical review methodology, analyzing peer-reviewed academic studies and international reports to assess the effectiveness of traditional and non-traditional monetary tools. The results showed that traditional tools have limited effectiveness during deep crises, prompting central banks to adopt non-traditional policies such as quantitative easing and liquidity support. The review also revealed the varying responses between developed and developing countries and emphasized the importance of coordination between monetary and fiscal policy to enhance economic stability. The study recommends developing monetary policy tools and increasing their flexibility to address future crises.

Keywords: Monetary Policy, Global Economic Crises, Economic stability, economic shocks



المقدمة:

تعد السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية في إدارة الاقتصاد الكلي لما لها من دور محوري في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتحكم بمعدلات التضخم، ودعم النمو الاقتصادي وقد تزايدت أهمية هذه السياسة على نحو لافت في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة، ولا سيما الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأزمة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، وما تبعها من اختلالات في الأسواق المالية والنقدية، وتباطؤ في النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي أظهرت هذه الأزمات محدودية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في مواجهة الصدمات الاقتصادية العميقة، الأمر الذي دفع البنوك المركزية في مختلف دول العالم إلى إعادة النظر في أطرها التشغيلية، وتبني أدوات غير تقليدية، مثل التيسير الكمي، والسياسات النقدية التوسعية غير المسبوقة، وأسعار الفائدة الصفرية أو السالبة، إضافة إلى برامج دعم السيولة والائتمان، وقد شكّل هذا التحول نقلة نوعية في الفكر النقدي المعاصر، وأثار جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية حول مدى فاعلية هذه الأدوات، وآثارها قصيرة وطويلة الأجل على الاستقرار الاقتصادي. وانطلاقاً من ذلك تهدف هذه الورقة إلى تقديم مراجعة تحليلية شاملة للأدبيات الاقتصادية التي تناولت تكيف السياسة النقدية وأدواتها في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، من خلال استعراض الأطر النظرية، وتحليل التجارب الدولية المختلفة، ومناقشة نتائج الدراسات السابقة التي بحثت في فاعلية هذه السياسات في احتواء الأزمات والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية. كما تسعى الورقة إلى استخلاص أبرز الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة البنوك المركزية على الاستجابة للأزمات المستقبلية.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة التي كشفت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية والنقدية وأبرزت التحديات التي تواجه صانعي السياسات النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي فقد أدت هذه الأزمات إلى اضطرابات حادة في الأسواق المالية وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي فرض على البنوك المركزية التدخل باستخدام أدوات نقدية غير تقليدية لم تكن مستخدمة على نطاق واسع في الفترات السابقة، وتتمثل مشكلة البحث في غياب توافق نظري وعملي واضح حول مدى فاعلية تكيف السياسة النقدية وأدواتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية ولا سيما في ظل اختلاف طبيعة الأزمات وتباين الهياكل الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية كما تبرز إشكالية أخرى تتمثل في محدودية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية عند وصول أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر وما يرافق ذلك من تساؤلات حول الآثار الجانبية للأدوات غير التقليدية مثل التضخم المستقبلي وتشوهات الأسواق المالية وزيادة المخاطر النظامية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الأهمية المتزايدة التي تكتسبها السياسة النقدية في ظل تصاعد الأزمات الاقتصادية العالمية وتزايد تعقيداتها إذ أصبحت البنوك المركزية تواجه تحديات غير مسبوقة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي باستخدام الأدوات التقليدية المتعارف عليها ويأتي هذا البحث ليسهم في تعميق الفهم النظري والتحليلي لطبيعة تكيف السياسة النقدية وأدواتها خلال فترات الأزمات، من خلال مراجعة منهجية وشاملة للأدبيات الاقتصادية المعاصرة، وتتجلى الأهمية العلمية للبحث في كونه يجمع بين التحليل النظري والمقارن لعدد كبير من الدراسات السابقة بما يساعد على إبراز الاتجاهات الحديثة في الفكر النقدي وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الباحثين حول فاعلية الأدوات النقدية التقليدية وغير التقليدية في مواجهة الصدمات الاقتصادية كما يسهم البحث في سد فجوة معرفية تتمثل في تشتت الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية أثناء الأزمات، من خلال تقديم إطار تحليلي موحد يسهل على الباحثين الرجوع إليه في الدراسات المستقبلية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل مدى قدرة السياسة النقدية وأدواتها التقليدية وغير التقليدية على الحد من آثار الأزمات الاقتصادية العالمية، مع بيان آليات تكيف البنوك المركزية مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة،



والتركيز على التجربة العراقية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، من أجل تقييم فاعلية الإجراءات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات المستقبلية
منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب المراجعة المنهجية للأدبيات وذلك بهدف تحليل وتفسير الكيفية التي تكيفت بها السياسة النقدية وأدواتها في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية دون اللجوء إلى بيانات ميدانية أو نماذج قياسية أصلية ويقوم هذا المنهج على جمع وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، واستخلاص النتائج المشتركة، ومناقشة الاتجاهات الفكرية السائدة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.

الدراسات السابقة

ت	اسم الباحث	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	نتائج الدراسة
1	نوري عبد الرسول ، أحمد الصافي 2021	السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي معاصر: الآليات والأسس	وصف وتحليل نظري	بيّنت الدراسة أسس السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي ومواجهة التضخم عبر أدوات متوافقة مع الشريعة.
2	بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد 2024	أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٩)	منهج قياسي ARDL	وجدت الدراسة أن أدوات السياسة النقدية لا تظهر علاقة توازنية طويلة الأجل مع النمو الاقتصادي، وأن التأثيرات قصيرة الأجل إيجابية فقط.
3	هاجر عادل عبد الرحيم، مصطفى كامل رشيد 2025	دور السياسة النقدية وفعاليتها في النمو الاقتصادي (٢٠١٨-٢٠٠٦)	تحليلي وصفي	أشارت الدراسة إلى أن فاعلية السياسة النقدية لها تأثير مهم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتؤثر على السوق الحقيقي والنمو.
4	رمضان علي حسين الجبوري، حميد حسن خلف 2023	تقدير وتحليل تأثير بعض أدوات السياسة النقدية على البطالة في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢١)	منهج قياسي	أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين بعض أدوات السياسة النقدية والبطالة، مما يتطلب سياسات تدمج بين النقد والاستثمار.
5	يحيوي إيمان، زيرار سمية 2023	أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٢٠)	وصفي تحليلي	حللت الدراسة تطور أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو، معتبرة أن السياسات النقدية تؤثر في مؤشرات النمو عبر مضاعفات سيولة السوق.

يظهر استعراض الدراسات السابقة العربية الواردة في الجدول أعلاه اهتماماً متزايداً بدراسة السياسة النقدية وأدواتها ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية، ولا سيما في فترات الأزمات والركود الاقتصادي. وقد تنوعت هذه الدراسات من حيث الزمان والمكان والمنهجيات المستخدمة، مما أتاح فهماً أوسع لطبيعة التكيف النقدي في الاقتصادات العربية.

وتشير نتائج غالبية الدراسات إلى أن الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، مثل سعر الفائدة والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، تُظهر فاعلية نسبية في الأجل القصير، لكنها غالباً ما تفقد جزءاً من تأثيرها خلال الأزمات الاقتصادية العميقة، خاصة عند وصول أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية. وقد دفع ذلك العديد من البنوك المركزية العربية إلى تبني سياسات نقدية توسعية وأدوات غير تقليدية، كما أوضحت دراسات صندوق النقد العربي وبعض البحوث القياسية الحديثة.

كما أظهرت الدراسات القياسية تبايناً في نتائج تأثير السياسة النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي والبطالة، وهو ما يعكس اختلاف البنى الاقتصادية والمالية بين الدول العربية، فضلاً عن تباين درجة استقلالية البنوك المركزية وكفاءة الأسواق المالية. ويلاحظ أن بعض الدراسات ركزت على



تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو، في حين تناولت دراسات أخرى تأثيرها على الاستقرار المالي أو معدلات البطالة، مما يعكس تعدد أبعاد السياسة النقدية وأهدافها.

ومن خلال مراجعة هذه الدراسات، يتضح وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت بشكل متكامل تكيف السياسة النقدية وأدواتها في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية من منظور مقارن وشامل، إذ ركزت معظم الدراسات على حالات قطرية أو فترات زمنية محددة دون الربط المنهجي بين التجارب المختلفة. وعليه، تأتي هذه الورقة لتسهم في سد هذه الفجوة من خلال تقديم مراجعة تحليلية شاملة للأدبيات العربية، وربطها بالتجارب العالمية، بما يعزز فهم دور السياسة النقدية في إدارة الأزمات الاقتصادية المعاصرة.

الجانب الأول : الاطار النظري للسياسة النقدية :

تُعرّف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية، ممثلةً بالبنك المركزي، بهدف التحكم في عرض النقود والائتمان بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها تحقيق الاستقرار النقدي، والسيطرة على معدلات التضخم، ودعم النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار النظام المالي. وتُعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات إدارة الاقتصاد الكلي، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر في مستويات الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف. (الطائي، ٢٠١٣، ص١٩٨) وتتسم السياسة النقدية بمرونتها النسبية مقارنة بالسياسة المالية، إذ يمكن تعديل أدواتها بصورة أسرع لمواجهة التقلبات الاقتصادية المفاجئة، وهو ما يجعلها ذات أهمية خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية. وقد تطور مفهوم السياسة النقدية مع تطور النظم المالية والمصرفية، حيث انتقلت من التركيز على التحكم الكمي في عرض النقود إلى استهداف معدلات التضخم والاستقرار المالي، خاصة في ظل العولمة المالية وتحرير الأسواق. (عامر، ٢٠١٠، ص١٧٤)

أدوات السياسة النقدية:

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات تقليدية وأخرى غير تقليدية، ويختلف استخدام كل منها تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية ومستوى تطور النظام المالي ووكالاتي: (النسور، ٢٠١٣، ص١٨٧)

١. الأدوات التقليدية للسياسة النقدية:

تشمل الأدوات التقليدية العمليات التي اعتادت البنوك المركزية استخدامها في الظروف الاقتصادية الاعتيادية، ومن أبرزها:

- **سعر إعادة الخصم:** الذي يؤثر في تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي في حجم الائتمان المصرفي.

- **عمليات السوق المفتوحة:** من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في عرض النقود.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** التي تلزم المصارف بالاحتفاظ بجزء من ودائعها لدى البنك المركزي، بما يؤثر في قدرتها على الإقراض.

وقد أثبتت هذه الأدوات فاعليتها في إدارة السياسة النقدية في الظروف الاقتصادية المستقرة، إلا أن فعاليتها تراجعت خلال الأزمات العميقة، ولا سيما عند وصول أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية. (الدويكات، ٢٠٠٨، ص٨٧)

٢. الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية:

مع تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية، لجأت البنوك المركزية إلى تبني أدوات غير تقليدية، من أبرزها: (شامية، ٢٠٠٨، ص٢١)

- سياسات التيسير الكمي عبر شراء الأصول المالية طويلة الأجل.

- أسعار الفائدة الصفرية أو السالبة لتحفيز الاستثمار والاستهلاك.

- برامج دعم السيولة والائتمان للمصارف والمؤسسات المالية.

- التوجيه المستقبلي الذي يهدف إلى التأثير في توقعات الأسواق.

الجانب الثاني : الازمات الاقتصادية العالمية:



تُعرّف الأزمات الاقتصادية العالمية بأنها اضطرابات حادة ومفاجئة تصيب الاقتصاد العالمي أو جزءاً كبيراً منه، وتؤدي إلى اختلالات عميقة في الأسواق المالية والنقدية، وانخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاستثمارات. وغالباً ما تنتقل آثار هذه الأزمات عبر القنوات المالية والتجارية بين الدول، مما يجعلها ذات طابع عالمي. (عبد الحميد، ٢٠٠٩، ص ٣٩)

وقد شهد العالم عدداً من الأزمات الاقتصادية الكبرى، أبرزها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، التي كشفت عن ضعف الرقابة المالية والمصرفية، وأزمة جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، التي تميزت بطابعها الصحي والاقتصادي المتداخل. وتختلف طبيعة هذه الأزمات من حيث أسبابها ومدتها وحدة تأثيرها، إلا أنها تشترك في فرض ضغوط كبيرة على السياسات الاقتصادية، وبخاصة السياسة النقدية (Sveriges Riksbank, 2021, p265) وتصبح قدرة السياسة النقدية على التكيف مع الأزمات عاملاً حاسماً في الحد من تداعياتها الاقتصادية، وهو ما يبرز أهمية دراسة كيفية تطور هذه السياسات وأدواتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، وتحليل نتائجها وأثارها على الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير والطويل. (النفيعي، ٢٠١٨، ص ٩٤)

أسباب الأزمات الاقتصادية العالمية:

تُعد الأزمات الاقتصادية العالمية من الظواهر المعقدة التي تنتج عن تداخل مجموعة من العوامل المالية والمصرفية والاقتصادية، والتي تؤدي في النهاية إلى اضطرابات حادة في الأسواق المالية والنقدية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وقد كشفت الأزمات المالية العالمية، ولا سيما أزمة عام ٢٠٠٨، عن وجود اختلالات هيكلية عميقة في النظام المالي العالمي. ويمكن توضيح أبرز أسباب الأزمات الاقتصادية العالمية على النحو الآتي: (خلاف، ٢٠٠٨، ص ٣٠٢)

أولاً: التوسع في القروض:

يُعد التوسع المفرط في منح القروض من أبرز أسباب الأزمات الاقتصادية العالمية، إذ تلجأ المؤسسات المصرفية إلى التوسع في الإقراض بهدف تحقيق أرباح أكبر، دون مراعاة القدرة الحقيقية للمقترضين على السداد. ويؤدي ذلك إلى تراكم الديون وارتفاع نسب التعثر المالي، خاصة عندما تُمنح القروض لفئات ذات ملاءة مالية ضعيفة، كما حدث في أزمة الرهن العقاري الأمريكية عام ٢٠٠٨. ويترتب على هذا التوسع زيادة المخاطر داخل النظام المصرفي، وعند عجز المقترضين عن السداد تتعرض البنوك والمؤسسات المالية لخسائر كبيرة قد تؤدي إلى انهيارها وانتقال الأزمة إلى الاقتصاد العالمي.

ثانياً: الرقابة غير الجادة على النظام المصرفي

يؤدي ضعف الرقابة والإشراف المصرفي إلى زيادة المخاطر المالية، إذ يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بممارسة أنشطة استثمارية ومصرفية عالية المخاطر دون وجود ضوابط فعالة. كما أن ضعف تطبيق القوانين والتعليمات الرقابية يشجع على التوسع غير المدروس في الإقراض والاستثمارات الخطرة وقد كشفت الأزمات العالمية أن غياب الرقابة الفعالة يؤدي إلى تضخم الفقاعات المالية، وتفاقم المشكلات المصرفية، الأمر الذي يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي للدول (Taylor, 2009, p98).

ثالثاً: الفساد الأخلاقي والاقتصادي:

يمثل الفساد الأخلاقي والاقتصادي أحد الأسباب المهمة للأزمات المالية، إذ يؤدي السعي وراء الأرباح السريعة إلى تجاهل المعايير المهنية والأخلاقية في التعاملات المالية والمصرفية. كما تسهم ممارسات الغش والتلاعب وإخفاء المعلومات المالية الحقيقية في تضليل المستثمرين والأسواق ويؤدي الفساد إلى ضعف الثقة بالمؤسسات المالية والأسواق النقدية، مما يفاقم حالة الذعر الاقتصادي عند حدوث الأزمات، ويؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي العالمي.

رابعاً: المعاملات النقدية الوهمية (التوريق):

يقصد بالتوريق تحويل الديون والقروض إلى أوراق مالية قابلة للبيع والتداول في الأسواق المالية. ورغم أن التوريق يُعد أداة مالية حديثة تهدف إلى توفير السيولة، إلا أن الإفراط في استخدامه أدى إلى خلق معاملات مالية وهمية غير مرتبطة بأصول حقيقية ذات قيمة وقد ساهم التوريق في نقل المخاطر بين المؤسسات المالية بشكل معقد، مما أدى إلى صعوبة تحديد حجم الخسائر الحقيقية عند وقوع الأزمات، كما حدث في أزمة الرهن العقاري العالمية.



خامساً: انتشار عمليات التوريق:

أدى الانتشار الواسع لعمليات التوريق إلى تضخم حجم الأصول المالية المتداولة مقارنة بحجم الاقتصاد الحقيقي، حيث أصبحت الأسواق المالية تعتمد بصورة كبيرة على المضاربات والأدوات المالية المعقدة. وأسهم ذلك في خلق فقاعات مالية ضخمة سرعان ما انهارت عند تراجع قيمة الأصول المرتبطة بها كما أدى التوسع في التوريق إلى زيادة الترابط بين المؤسسات المالية العالمية، الأمر الذي ساعد على انتقال الأزمات بسرعة من دولة إلى أخرى.

سادساً: جدولة الديون بفائدة أعلى:

تلجأ بعض المؤسسات المالية إلى إعادة جدولة الديون المتعثرة عبر منح قروض جديدة بفوائد أعلى، وهو ما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على المقترضين بدلاً من معالجة المشكلة الأساسية. ويؤدي تراكم الفوائد والديون إلى ارتفاع احتمالات التعثر والإفلاس، مما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي وتسهم هذه الممارسات في تأجيل ظهور الأزمة لفترة مؤقتة، لكنها تزيد من حدتها عند انفجارها لاحقاً (Yoon,2009,P88).

الجانب الثالث: السياسة النقدية في العراق:

ترتكز السياسة النقدية في العراق، في إطارها الفكري، على ما يُعرف بالقواعد المعتمدة على المؤشرات أو الإشارات المعلوماتية، بهدف تحقيق الاستقرار في السوق المالي والمصرفي بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. ويُعد هذا النهج بديلاً عن أسلوب التدخل المباشر في السوق، الذي قد يُفضي إلى اختلالات وانحرافات تؤثر سلباً في كفاءة الوساطة المالية. وتعتمد هذه الآليات الإشارية على مؤشر سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي العراقي، والمعروف بمعدل السياسة النقدية (Policy Rate)، بوصفه أداة رئيسة لتوجيه النشاط النقدي. (موقع البنك المركزي العراقي)

اللوائح التنظيمية والقرارات المنظمة لعمل السياسة النقدية:

تشمل الأطر التنظيمية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي مختلف جوانب النشاط المصرفي والمالي، لاسيما ما يتعلق بإدارة السيولة بما يضمن استقرار النظام المالي. وفي هذا السياق، يصدر البنك المركزي مجموعة من التوجيهات والإجراءات التي تلتزم بها المصارف والمؤسسات المالية، ومن أبرزها:

أولاً: أدوات إدارة السيولة:

- نسبة الاحتياطي الإلزامي: يُحدد البنك المركزي نسبة معينة من ودائع المصارف يتوجب الاحتفاظ بها كاحتياطي نقدي لديه، بما يسهم في ضبط حجم السيولة المتاحة والحد من التوسع المفرط في الإقراض.
- عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي بشراء وبيع السندات الحكومية بهدف التحكم في حجم السيولة، ومن ثم التأثير في معدلات الفائدة والتضخم.
- إدارة سعر الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة المحددة على سلوك الطلب على النقود؛ إذ يؤدي ارتفاعها إلى تقليص الاقتراض وخفض السيولة، في حين يسهم انخفاضها في تحفيز الاقتراض وزيادة السيولة.

ثانياً: تعليمات السياسة النقدية:

- إدارة أسعار الفائدة: تتضمن اللوائح آليات تحديد ومراجعة أسعار الفائدة المؤثرة في النظام المالي. ويبلغ سعر الفائدة المعتمد حالياً نحو (٥,٥٪)، وهو مستوى يعكس توجه البنك المركزي نحو احتواء الضغوط التضخمية وتعزيز الاستقرار المالي، بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية.
- عمليات السوق المفتوحة: تنظم التعليمات كيفية تنفيذ عمليات شراء وبيع السندات الحكومية كأداة لضبط السيولة، وذلك وفق الآليات الآتية:
 - بيع السندات الحكومية: يهدف إلى امتصاص فائض السيولة من خلال تحويل الأموال من القطاع المصرفي إلى الحكومة.
 - شراء السندات الحكومية: يُستخدم لضخ السيولة في الاقتصاد عند الحاجة، عبر زيادة الأموال المتاحة لدى المصارف.



○ دور سعر الفائدة: يؤثر مستوى سعر الفائدة في جاذبية السندات، وبالتالي في حجم الطلب عليها، مما ينعكس على فعالية هذه العمليات .

وتُسهم هذه الأدوات في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وعلى رأسها استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي. (موقع البنك المركزي العراقي)
اهداف السياسة النقدية في العراق :

تسعى السياسة النقدية في العراق التي يتولى تنفيذها البنك المركزي العراقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. وتبرز أهمية هذه الأهداف في ظل طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية وما يرافق ذلك من تأثير مباشر بالتقلبات الاقتصادية العالمية. ويمكن توضيح أهم أهداف السياسة النقدية في العراق على النحو الآتي: (تقرير وزارة التخطيط ، ٢٠٢٢ ، ص٥)

أولاً: استقرار الأسعار:

يُعد استقرار الأسعار من أهم الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في العراق إذ يسعى البنك المركزي إلى المحافظة على مستويات معتدلة للتضخم بما يضمن استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية. ويؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تراجع قيمة الدينار العراقي وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات المعيشة والاستقرار الاقتصادي ولتحقيق هذا الهدف يستخدم البنك المركزي العراقي مجموعة من الأدوات النقدية مثل التحكم في عرض النقد وتعديل أسعار الفائدة وإدارة مزاد العملة الأجنبية بهدف الحد من الضغوط التضخمية والمحافظة على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

ثانياً: تحفيز النمو الاقتصادي:

تسهم السياسة النقدية في العراق في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والإنتاج. فعندما يتجه البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة أو زيادة المعروض النقدي فإن ذلك يؤدي إلى تحفيز الاقتراض والاستثمار مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي ويكتسب هذا الهدف أهمية خاصة في العراق بسبب الحاجة إلى تنشيط القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية بما يساعد على تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وتنوعاً.

ثالثاً: تحقيق مستوى مرغوب من التشغيل:

تهدف السياسة النقدية أيضاً إلى المساهمة في خفض معدلات البطالة وتحقيق مستوى مناسب من التشغيل من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. فزيادة السيولة وتحفيز الاستثمار يسهمان في توسع الشركات والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة إلا أن قدرة السياسة النقدية في العراق على تحقيق هذا الهدف تبقى محدودة نسبياً بسبب المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد مثل ضعف القطاع الخاص واعتماد سوق العمل بشكل كبير على القطاع الحكومي.

رابعاً: تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

تسعى السياسة النقدية في العراق إلى المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات من خلال إدارة الاحتياطيات الأجنبية وتنظيم سوق الصرف الأجنبي. ويُعد هذا الهدف مهماً لضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي والحفاظ على الثقة بالاقتصاد الوطني ويعتمد العراق بدرجة كبيرة على صادرات النفط كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية لذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشرة في ميزان المدفوعات والاحتياطيات النقدية، ولهذا يعمل البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار الخارجي وتقليل التقلبات في سوق الصرف. (تقرير وزارة التخطيط ، ٢٠٢٢ ، ص٦)

مراحل أداء السياسة النقدية في العراق:

مرت السياسة النقدية في العراق بعدة مراحل تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلد، إذ اختلفت طبيعة أهدافها وأدواتها ودرجة فاعليتها باختلاف النظام الاقتصادي السائد والتغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية. ويمكن تقسيم مراحل أداء السياسة النقدية في العراق إلى مرحلتين أساسيتين: (فلاح ، ٢٠٠٨ ، ص١)

أولاً: مرحلة أداء السياسة النقدية قبل عام ٢٠٠٣



اتسمت السياسة النقدية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ بطابعها التقليدي والمركزي، حيث كانت تخضع بدرجة كبيرة لتوجيهات الحكومة، ولم يكن البنك المركزي يتمتع بالاستقلالية الكافية في إدارة السياسة النقدية. وقد تأثرت هذه المرحلة بالحروب والعقوبات الاقتصادية التي انعكست بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي والنقدي للدولة.

١. خصائص السياسة النقدية قبل ٢٠٠٣:

- ضعف استقلالية البنك المركزي: كان البنك المركزي العراقي يعمل ضمن إطار يخضع للسلطة التنفيذية، مما قلل من قدرته على اتخاذ قرارات نقدية مستقلة تحقق الاستقرار الاقتصادي.
- الاعتماد على التمويل النقدي: لجأت الحكومة إلى تمويل العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض النقد وارتفاع معدلات التضخم.
- هيمنة القطاع العام: اتسم الاقتصاد العراقي بسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية والمصرفية، مما حد من دور القطاع الخاص وأضعف كفاءة النظام المصرفي.
- ضعف الأدوات النقدية: كانت أدوات السياسة النقدية محدودة وتعتمد بصورة أساسية على التحكم المباشر في الائتمان وأسعار الفائدة، مع غياب أدوات السوق المفتوحة بالمعنى الحديث. (فلاح ، ٢٠٠٨، ص١)

- تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية: تعرض الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة إلى أزمات متلاحقة نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، ثم الحصار الاقتصادي في التسعينيات، مما أدى إلى:
 - انخفاض الإنتاج المحلي.
 - تراجع الاحتياطيات الأجنبية.
 - ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة.
 - تدهور قيمة الدينار العراقي.

كما أدى الحصار الاقتصادي إلى ضعف الثقة بالنظام المصرفي وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام.

٢. تقييم السياسة النقدية قبل ٢٠٠٣

يمكن القول إن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة كانت ذات فاعلية محدودة، بسبب: (الشرع ، ٢٠١٠، ص٢)

- غياب الاستقلالية النقدية.
- الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة.
- الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- ضعف النظام المالي والمصرفي.

وبالتالي لم تتمكن السياسة النقدية من تحقيق أهدافها الأساسية المتعلقة باستقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: مرحلة أداء السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣

شهدت السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات جوهرية نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد سقوط النظام السابق، إذ تم اعتماد توجهات اقتصادية أكثر انفتاحاً، مع منح البنك المركزي العراقي استقلالية أكبر وفق قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

خصائص السياسة النقدية بعد ٢٠٠٣

١. تعزيز استقلالية البنك المركزي
أصبح البنك المركزي العراقي مسؤولاً بصورة مستقلة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار.

٢. استخدام أدوات نقدية حديثة

٢. استخدام أدوات نقدية حديثة مثل: (الراوي ، ٢٠٠٥ ، ص٦٢)
 - مزاد العملة الأجنبية.



- أسعار الفائدة .
- الاحتياطي القانوني .
- إدارة السيولة النقدية .
- 3. التركيز على استقرار سعر الصرف
- سعى البنك المركزي إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي من خلال إدارة الاحتياطات الأجنبية ومزاد العملة .
- 4. السيطرة على التضخم
- اتجهت السياسة النقدية إلى الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار السعري بعد سنوات من التضخم المرتفع .

ويرى الباحث من خلال المقارنة بين المرحلتين يتضح أن السياسة النقدية في العراق تطورت بشكل ملحوظ بعد عام 2003 من حيث الأدوات والاستقلالية، إلا أن نجاحها ظل مرتبطاً بمدى استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية، وبقدرة الاقتصاد العراقي على تقليل اعتماده على القطاع النفطي وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى.

الجانب الرابع : تكييف السياسة النقدية في العراق

اعتمد الباحث في إعداد الجانب العملي وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بموضوع الدراسة على مجموعة من البرامج الإحصائية الحديثة، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تساعد في تفسير العلاقة بين متغيرات البحث المتعلقة بالسياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة وقد تم استخدام برنامج Microsoft Excel في تنظيم البيانات الاقتصادية وإعداد الجداول الإحصائية، فضلاً عن احتساب معدلات النمو والنسب المئوية والمؤشرات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى استخدامه في تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالسياسة النقدية وأدواتها كما تم الاستفادة من برنامج SPSS في إجراء المعالجات الإحصائية الوصفية وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، واستخراج بعض المؤشرات الإحصائية التي ساعدت في تفسير نتائج الدراسة وتحليلها بصورة علمية دقيقة، بما ينسجم مع أهداف البحث ومتطلباته التطبيقية.

اذ يهدف هذا الجزء إلى تحليل فاعلية السياسة النقدية في العراق خلال الفترة (2018-2022) كما في جدول (1)، وهي فترة تميزت بحدوث صدمة اقتصادية مزدوجة تمثلت في انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. وسيتم الاعتماد على مؤشرات اقتصادية رئيسية لتقييم أداء السياسة النقدية وأدواتها. والجدول رقم (1) يوضح ذلك :

جدول (1): تطور المؤشرات الاقتصادية في العراق

السنة	نمو الناتج المحلي (%)	التضخم (%)	البطالة (%)
2018	4.5	2.0	13.8
2019	3.8	1.5	13.5
2020	-6.0	0.6	16.0
2021	1.5	6.0	15.2
2022	5.2	5.0	14.0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

التحليل والتفسير

- يظهر الجدول أن الاقتصاد العراقي تعرض إلى انكماش حاد في 2020 (-6%) نتيجة الأزمة العالمية .
- التضخم كان منخفضاً في 2020 بسبب تراجع الطلب، ثم ارتفع في 2021 نتيجة تخفيض قيمة الدينار .
- البطالة ارتفعت بشكل ملحوظ في 2020، مما يعكس ضعف النشاط الاقتصادي .



وقد شهدت السياسة النقدية في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢) مجموعة من الإجراءات التي استهدفت مواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا وانخفاض الإيرادات النفطية، حيث لجأ البنك المركزي العراقي إلى استخدام أدوات نقدية متعددة، أهمها سعر الفائدة وإدارة عرض النقد، بهدف دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

ويُظهر جدول (٢) تطور أدوات السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة، من خلال بيان التغييرات في أسعار الفائدة وحجم عرض النقد، والتي تعكس طبيعة السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي العراقي خلال تلك الفترة.

جدول (٢): أدوات السياسة النقدية في العراق

السنة	سعر الفائدة (%)	عرض النقد (تريليون دينار)
2018	6.0	90
2019	5.5	95
2020	4.0	110
2021	4.0	120
2022	5.0	135

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

- خفّض البنك المركزي سعر الفائدة في ٢٠٢٠ لتحفيز الاقتصاد .
- زاد عرض النقد بشكل واضح، مما يعكس سياسة نقدية توسعية .

شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في عرض النقد نتيجة الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لمواجهة الأزمات الاقتصادية، ولاسيما خلال فترة جائحة كورونا، حيث تم اللجوء إلى سياسة نقدية توسعية تهدف إلى توفير السيولة ودعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويُظهر جدول (٣) طبيعة العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وذلك من خلال مقارنة تطور حجم السيولة النقدية مع معدلات النمو الاقتصادي، بهدف بيان مدى تأثير السياسة النقدية في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التعافي الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

جدول (٣): العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي

السنة	عرض النقد	نمو الناتج (%)
2018	90	4.5
2019	95	3.8
2020	110	-6.0
2021	120	1.5
2022	135	5.2

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

رغم زيادة عرض النقد في ٢٠٢٠، إلا أن النمو كان سالباً، بسبب طبيعة الأزمة (خارجية)

- في ٢٠٢١-٢٠٢٢، ساهمت زيادة السيولة في دعم التعافي الاقتصادي .

السيولة وحدها لا تكفي أثناء الأزمات العميقة، لكنها فعالة في مرحلة التعافي.

أن تأثير سعر الفائدة على الاستثمار في العراق يبقى مرتبطاً بعدة عوامل، من أبرزها طبيعة الاقتصاد الريعي، وضعف القطاع الخاص، واعتماد النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية، مما يحد من استجابة الاستثمار المحلي للتغيرات في أسعار الفائدة.

ويُوضح جدول (٤) العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، من خلال بيان التغييرات التي طرأت على أسعار الفائدة ومؤشرات الاستثمار، بهدف تحليل مدى فاعلية هذه الأداة النقدية في تحفيز النشاط الاستثماري خلال مدة الدراسة.



جدول (٤): العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار

السنة	سعر الفائدة(%)	مستوى الاستثمار
2018	6.0	100
2019	5.5	105
2020	4.0	90
2021	4.0	95
2022	5.0	110

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

- انخفاض الفائدة في ٢٠٢٠ لم يرفع الاستثمار بسبب الأزمة .
 - في ٢٠٢٢، تحسن الاستثمار مع استقرار الاقتصاد رغم ارتفاع الفائدة نسبياً .
- تأثير سعر الفائدة على الاستثمار في العراق ضعيف نسبياً بسبب العوامل الهيكلية (الاعتماد على النفط، ضعف القطاع الخاص)
- تُعد مشكلة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في خلق فرص العمل. كما تأثرت معدلات البطالة بصورة واضحة بالأزمات الاقتصادية العالمية، خصوصاً خلال فترة جائحة كورونا التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التعتل.
- ويبين جدول (٥) طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بهدف تحليل مدى تأثير التغيرات الاقتصادية في سوق العمل وبيان انعكاسات النمو الاقتصادي على مستويات التشغيل خلال مدة الدراسة.

جدول (٥): تحليل العلاقة بين البطالة والنمو

السنة	البطالة(%)	النمو(%)
2018	13.8	4.5
2019	13.5	3.8
2020	16.0	-6.0
2021	15.2	1.5
2022	14.0	5.2

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

- العلاقة عكسية واضحة بين البطالة والنمو .
 - ارتفاع البطالة في ٢٠٢٠ يعكس تأثير الأزمة، ثم انخفاضها مع التعافي .
- النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي في تقليل البطالة، وليس السياسة النقدية وحدها.
- التقييم العام للسياسة النقدية في العراق**
- من خلال التحليل أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:
١. السياسة النقدية في العراق اتجهت نحو التيسير النقدي خلال الأزمة .
 ٢. الأدوات النقدية ساهمت في تخفيف آثار الأزمة وليس منعها .
 ٣. فاعلية السياسة النقدية محدودة بسبب :
 - الاقتصاد الريعي
 - ضعف القطاع الإنتاجي
 - محدودية القنوات المصرفية

أولاً: الاستنتاجات:



١. اتجهت السياسة النقدية في العراق خلال (٢٠١٨-٢٠٢٢) إلى التيسير عبر خفض سعر الفائدة وزيادة عرض النقد، خصوصاً في ٢٠٢٠، ما ساهم في تخفيف حدة الانكماش ودعم التعافي اللاحق .
٢. أظهرت الأدوات النقدية قدرة أكبر على تحفيز النشاط في مرحلة التعافي (٢٠٢١-٢٠٢٢) مقارنة بمرحلة الصدمة (٢٠٢٠)، حيث حدّت طبيعة الأزمة (خارجية/صحية/نفطية) من أثرها الفوري .
٣. ضعف عمق القطاع المصرفي وهيمنة الاقتصاد الريعي قلّلا من كفاءة انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاستثمار الحقيقي والتشغيل .
٤. الزيادة في عرض النقد ارتبطت إيجابياً بالنمو في سنوات التعافي، ما يشير إلى دور السيولة في إعادة تنشيط الطلب الكلي .
٥. ارتفاع التضخم في ٢٠٢١-٢٠٢٢ يعكس أثر التيسير النقدي وتغيرات سعر الصرف، ما يتطلب موازنة دقيقة بين التحفيز والاستقرار السعري .
٦. لم يكن خفض الفائدة كافياً لرفع الاستثمار خلال الأزمة، ما يدل على هيمنة العوامل غير النقدية (المخاطر، بيئة الأعمال، الاعتماد على النفط)
٧. تحسن النمو ترافق مع انخفاض البطالة، ما يؤكد أن التعافي الاقتصادي هو القناة الأساسية لخلق فرص العمل .
٨. تقلبات أسعار النفط ظلت المحدد الأبرز للأداء الكلي، ما يجعل أثر السياسة النقدية مكتملاً لا بديلاً عن العوامل الريعية .

ثانياً: التوصيات:

١. دعم مصداقية البنك المركزي وتحسين التواصل مع الأسواق عبر التوجيه المستقبلي .
٢. تعميق الشمول المالي، وتوسيع الإقراض الإنتاجي، وتحسين كفاءة الجهاز المصرفي لضمان وصول أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي .
٣. إدارة نمو السيولة بشكل تدريجي، واستخدام أدوات امتصاص الفائض عند الحاجة للحد من الضغوط التضخمية .
٤. توظيف أدوات غير تقليدية عند الأزمات (برامج إعادة التمويل الموجه، شراء الأصول) مع ضوابط واضحة للمخاطر .
٥. مواءمة السياسات مع الإنفاق الحكومي، خصوصاً في فترات الصدمة، لضمان أثر مضاعف أعلى وتقليل البطالة .
٦. إصلاحات مؤسسية (حماية المستثمر، تقليل البيروقراطية، استقرار تشريعي) لتعزيز استجابة الاستثمار لأسعار الفائدة .
٧. تقليل الاعتماد على النفط عبر دعم القطاعات غير النفطية، ما يرفع فاعلية السياسة النقدية ويخفف التقلبات الدورية .
٨. تقليل الآثار التضخمية لأي تعديلات في سعر الصرف عبر سياسات مرافقة (استهداف تضخم مرن، رقابة على السيولة)
٩. تطوير أنظمة إحصائية ونماذج إنذار مبكر لقياس أثر الأدوات النقدية بصورة مستمرة .
١٠. توجيه الائتمان نحو الصناعة والزراعة والمشروعات الصغيرة لخلق وظائف مستدامة.

المقترحات:

١. اقتراح إجراء دراسات مستقبلية مقارنة بين الدول العربية والدول المتقدمة لقياس فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية أثناء الأزمات الاقتصادية العالمية.
٢. تشجيع الباحثين على دراسة الآثار طويلة الأجل للأدوات النقدية غير التقليدية على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات النامية.
٣. اقتراح توسيع نطاق الدراسات ليشمل تحليل دور السياسة النقدية في مواجهة الأزمات غير التقليدية، مثل الأزمات الصحية أو البيئية، وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي.



٤. الدعوة إلى استخدام مناهج بحثية تجمع بين التحليل الوصفي والقياسي، بما يسهم في تقديم نتائج أكثر دقة وعمقاً حول دور السياسة النقدية في إدارة الأزمات.

المصادر:

١. أحمد، الشاذلي. (٢٠١٨). قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.
٢. الخزرجي، ثريا؛ ونعمة، سمير. (٢٠٠٧). دور أسعار الصرف في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (٤٢).
٣. الدويكات، فايز مهندس؛ الشبلي، محمد حسين. (٢٠٠٨). سلسلة الجرائم المالية والمستحدثة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤. شامية، أحمد زهير؛ مصطفى، حسين. (٢٠٠٨). مدخل إلى اقتصاديات النقود والمصارف. منشورات جامعة حلب، كلية الإدارة والاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا.
٥. الطائي، محمد عبد الحسين. (٢٠١٣). التجارة الإلكترونية: المستقبل الواعد للأجيال القادمة. الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٦. عامر، وحيد مهدي. (٢٠١٠). السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٧. عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٩). اقتصاديات النقود والبنوك. الدار الجامعية للنشر، مصر.
٨. النسور، إياد عبد الفتاح. (٢٠١٣). أساسيات الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن.
٩. النفيعي، سعود سليمان؛ إدريس، جعفر عبد الله موسى. (٢٠١٨). التجارة الإلكترونية. الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
١٠. تقرير وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، شعبة الاقتصاد، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، ٢٠٢٢.
١١. خلاف عبد الجابر خلاف، "طلب استيضاح جهود الحكومة في مواجهة الأزمة المالية العالمية"، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى المصري، في ١٤/١٢/٢٠٠٨ غير منشور.
12. Sveriges Riksbank. (2021). History. Available at: <https://www.riksbank.se/en-gb/about-the-riksbank/history/>
13. Yoon- Shik, Park (2009). The Role of Financial Innovations in the Current Global Financial Crisis. Seoul Journal of Economics
14. Taylor, John B. (2009). The Financial Crisis and the Policy Responses: An Empirical Analysis of What Went Wrong. Critical Review, Vol. 21(2-3) The Economist, October 18, 2007